موقف جريدة الدفاع العراقيّة من توقيع معاهدة ١٩٣٧ بين العراق وإيران وميثاق سعد آباد

الكلمات المفتاحية: جريدة الدفاع العراقيّة، معاهدة عام ١٩٣٧، ميثاق سعد آباد.

البحث مستل من رسالة ماجستير

سمر مثنى عدنان ا٠م٠د٠عبد الرحمن ادريس صالح

جامعة ديالى/ كليّة التربيّة للعلوم الإنسانية

bariqhussin@yahoo.com alkater99@yahoo.com

الملخص

لقيت المعاهدة العراقيّة – الإيرانية ١٩٣٧ ردود أفعال متشابهة من الصحف الوطنية العراقيّة، فوجدنا أَنَّ جريدة الدفاع العراقيّة قد نشرت مقالات عِدَّة عن المعاهدة، وعدّتها نصرًا جديدًا للسيادة العراقيّة، ولكن حسم مسألة الحدود بين البلدين أدى إلى عقد ميثاق سعد آباد في ٨ تموز ١٩٣٧ وعلقت عليه آمال الشعب، إلَّا أَنَّ فقراته كانت حبرًا على ورق.

المقدمة

عكست جريدة الدفاع طوال مُدّة صدورها منذ ٣٠ حزيران ١٩٣٧ حتى ١٦ آب ١٩٣٧ مواقفها في أحداث سياسية سواء أكانت على مستوى الساحة العراقيّة أم على الوضع الإقليمي، وقد أدرك كُتّاب الجريدة ومحرروها أهمية توثيق تلك الأحداث والموقف منها، فضلًا عن تدوين وقائعها، ولم تتوقف عند ذلك الحدّ، بل أسهمت الجريدة في تأطير الحوادث التاريخية، ووضعها في نصابها الصحيح، وبيان ما أفرزته من نتائج على المستويين المحلي والإقليمي، إذ بينت جريدة الدفاع مدى توجهها الوطني والقومي، وهذا ما وجدناه بين طياتها، وكان ذلك ما ميّزها من بقية الجرائد التي واكبتها آنذاك.

قسم البحث على محورين، تطرق المحور الأَوّل: موقف جريدة الدفاع من توقيع معاهدة ١٩٣٧ بين العراق وإيران، وتناول المحور الثاني: ميثاق سعد آباد عام ١٩٣٧، وجاءت الخاتمة بأهم النتائج التي توصل إليها البحث، واعتمدت الدراسة على عِدَّة مصادر، يمكن ملاحظتها وتنوعها عن طريق الهوامش، وقائمة المصادر.

المحور الأوّل: توقيع معاهدة تموز ١٩٣٧ بين العراق وإيران:

اتسمت العلاقات العراقيّة – الإيرانية بالتوتر منذ عام ١٩١٩، لعدّة مقتضيات، كانَ من أبرزها التنافس حول المصالح والمطامع الحدودية لمنطقة شط العرب، فضلًا عن بعض الأطماع التقليدية حول الأراضي والمياه، وكان هناك نشاطٌ لبعض المجموعات والعشائر الكُردية المسلحة والمناهضة للحكومة الإيرانية، واضطر قياداتها إلى اللجوء إلى داخل الأراضي العراقيّة والاحتماء بها[١]، زيادة على إثارة الكثير من المشكلات على الحدود، وبناء المخافر الحدودية المحاطة بمنطقة عبادان الإيرانية، وقطع مياه الأنهار المشتركة التي تجري من بلاد فارس إلى العراق، مِمَّا سببت خسائر فادحة لسكان المناطق، وتلف أَغلب المزروعات[٢].

على الرغم من الزيارة التي قام بها الملك فيصل الأوّل عام ١٩٣٢ بدعوة من الشاه رضا بهلوي[٣]، إلَّا أَنَّها لم تتغير من طبيعة العلاقة بين البلدين، فقد ألحت الحكومة الفارسية على الملك فيصل بالتنازل عن جزء من شط العرب إلى فارس، إلَّا أَنَّ ذلك قوبل بالرفض والاستهجان[٤].

حاولت الحكومة الفارسية استغلال فرصة انضمام العراق إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٢، وطالبت بضرورة تعديل حدود شط العرب منذ عام ١٩١١، إلَّا أَنَّ تلك المطالبات لم تُجدِ نفعًا في ضوء موقف الحكومة الإيرانية[٥] المشار إليها آنفًا، وكان من الطبيعي أَنْ يسعى بعضهم محاولًا إثارة المشكلات على الحدود، واستثمار الأزمات الداخلية التي كانت تواجه العراق[٦]، فقد تمكنت إيران من تحقيق مبتغاها بعد انقلاب بكر صدقي ١٩٣٦ عن طريق استغلال حالات الفوضى وعدم الاستقرار التي أعقبت الانقلاب، فاضطرت الحكومة العراقيّة إلى تقديم بعض التنازلات عن طريق عقدها معاهدة مع إيران[٧].

لم يختلف موقف جريدة الدفاع عن الصحف الأخرى فبعد توقيع الاتفاقية بين العراق وإيران في ٢٦ حزيران ١٩٣٧ رحبت جريدة الدفاع بالمعاهدة، وأعربت عن موقفها عبر مقال افتتاحي بعنوان: "**العراق وإيران أمتان يسودهما الولاء**"[٨]، وعدّتها فاتحة عهد جديد في الشرق، وخطوة نحو التقدّم لما لها من فوائد مشتركة للبلدين، اللذين حسما الخلاف بعد وضع اللمسات الأخيرة للمعاهدة وتوقيعها بصورة

نهائيـة فـي ٤ تمـوز ١٩٣٧[٩]، وعلـى إثرهـا تبـادل كُـلّ مـن الملـك غـازي ورضـا شـاه رسـائل التهـاني بتلـك المناسـبة، وأعربـا عـن سـرورهما لتوقعيهـا بعـد أَنْ عـدّوها بوابـة جديدة لعلاقات ودية بين البلدين[١٠].

لقيـت المعاهـدة العراقيّـة – الإيرانيـة ١٩٣٧ ردود أفعـال متشـابهة مـن الصـحف الوطنيـة العراقيّـة، فوجـدنا أَنَّ جريـدة الـبلاد قـد وافقـت الـدفاع فـي رأيهـا عـن طريـق نشـرها مقـالًا عـدّت فيـه المعاهـدة نصـرًا جديـدًا للسـيادة العراقيّـة[١١]، أَمّـا جريـدة الاسـتقلال فقـد عـدّت المعاهـدة خطـوة موفقـة للحكومـة العراقيّـة مـن أَجـل حسـم الخـلاف الذي لطالما واكب الحدود بين الدولتين[١٢].

تناولـت جريـدة الـدفاع فـي عـددها السـابع رغبـة رضـا شـاه بإقامـة علاقـة وديّـة مـع العـراق بنـوع مـن التفصـيل، إذ نوهـت بالخطـاب الـذي أرسـله شـاه إيـران واصـفًا فيـه حكمـت سـليمان رئـيس الـوزراء العراقـيّ بـ "**الرجـل العظـيم**"[١٣]، جـاء فيـه: "**لـم تحسـم حكومـة عراقيـة سـبق لهـا أَنْ تسـلمت مسـؤولية الحكـم فـي الـبلاد قضـية الحـدود العراقيّـة مـع الجـارة إيـران، وقـد تَـمَّ بموجـب المعاهـدة المعقـودة تسـوية الحـدود التـي كانت تشغل الوزارات المتعاقبة، كما أَنَّها أنهت الخلاف بصورة معاهدة**"[١٤].

بيّنت جريدة الدفاع عددها السادس عشر بالمواد والفقرات التي نصت عليها معاهدة ١٩٣٧[١٥]، إذ احتوت على ستة مواد، وألحق بها بروتوكول من خمسة مواد باللغة العربية، والفارسية، والفرنسية، وفي حالة وجود أي اختلاف في وجهات النظر أو حول فقرة معينة جرى الاتفاق على أَنْ يكون الاحتكام للنص الذي دوُّن باللغة الفرنسية[١٦].

صـورت جريـدة الـدفاع الاسـتقبال المهيـب الـذي أعـده العراقيـون بعـد عـودة الوفـد برئاسـة نـاجي الأصـيل وثلّـة مـن رفاقـه[١٧]، الـذين نزلـوا فـي محطـة شـمال بغـداد، وكـان فـي مقدمـة المسـتقبلين السـيد حكمـت سـليمان ومتصـرف بغـداد وسـط أهـازيج مـن الفـرح عبرت عن سرورهم لإقامة علاقة ودية مع الجارة إيران بموجب عقد المعاهدة[١٨].

وإذا مـا ابتعـدنا عـن رأي جريـدة الـدفاع المؤيـدة للمعاهـدة وجـدنا أَنَّ هنـاك عـدداً مـن الكُتّـاب قـد نـددوا بالمعاهـدة بسـبب المكاسـب التـي حصـلت عليهـا إيـران بموجـب المعاهـدة، فقـد زادت ثقـة الفـرد الإيرانـي بحكومتـه، وقـدرتها علـى تطبيـق إدعاءاتهـا فـي ميـاه شـط العـرب[١٩]، و سـمحت للسـفن الإيرانيـة الحربيـة أَنْ تمـر فـي النهـر مـن دون

الحصول على موافقة من السلطات العراقيّة، وجعلت أمر تقرير الضرائب والأمور المالية والفنية من حق الدولتين، وفي الوقت الذي كانت تلك الأمور من حق العراق[٢٠]، وأصبح خط الحدود الجديد يسير مع خط التالوك في شط العرب لمسافة ٧كم قبالة ميناء عبادان، وأجاز لإيران أَنْ تنتفع من جميع الأنهر من دون أَنْ تكون مالكة لها، وَأَنْ جميع تلك المناصب كانت تخالف ما أشيع أَنَّ هدف الحكومة العراقيّة إنهاء المشكلات الحدودية مع إيران، وتنتهي بذلك أطماعها وتدخلها بشؤون العراق الداخلية، وإقامة علاقة حسن الجوار بين الطرفين، وذلك ما تناقلته أَغلب صفحات جريدة الدفاع[٢١].

عرضت الحكومة العراقيّة معاهدة ١٩٣٧ المبرمة مع إيران على مجلس الأمة للمصادقة عليها، إلَّا أَنَّها انصدمت بمعارضة بعض أعضاء المجلس، وحفزت بذلك الشارع العراقيّ لاستنكار المعاهدة، وعبر عن ذلك عن طريق المظاهرات والمسيرات التي قام بها المثقفون، والعمال، والطلبة، والفئات الشعبية[٢٢]، التي عبرت عن آرائها بأساليب عكست صورة الوعي بالأحداث المحيطة بها، وشملت أَغلب مدن العراق[٢٣]، حينها أدركت الحكومة أَنَّ الصحافة الوطنية لابدّ أَنْ تتناول موقف الرأي العام، ففرضت رقابة على الصحف، مهددة بغلقها في حال عدم التزامها بالتعليمات، مِمَّا جعل جريدة الدفاع إلى الوقوف موقف المتفرج، ولم تنشر أي تفاصيل عن المظاهرات التي كانت تجوب البلاد، وبذلك تسجل الجريدة وإدارتها نقطة سوداء في تاريخها الصحفي، بسبب موقفها الذي ابتعدت به عن الشعب وطموحاته[٢٤].

المحور الثاني: ميثاق سعد آباد عام ١٩٣٧:

نتيجة الخلاف الذي وقع بين العراق وإيران بشأَن مسألة الحدود، وبما أَنَّ معاهدات الحدود السابقة لم تحسم الأمر، فقد دفعت الحاجة إلى توقيع معاهدة بصيغة ميثاق[٢٥]، ضم العراق، وإيران، وتركيا، وأفغانستان، الذي عُرِفَ باسم ميثاق (سعد آباد)[٢٦]، وجرى التوقيع عليه في ٨ تموز ١٩٣٧ بحضور وزراء خارجية الدول الأربعة[٢٧].

ترجع جذور ميثاق سعد آباد إلى عام ١٩٣٥، حينما بدأت المباحثات الدولية لحل القضايا العالقة بين العراق وإيران بجهود من لدن نوري السعيد[٢٨] (رئيس الوفد المرسل إلى إيران).

تمخضت الجهود الأخيرة عن توقيع معاهدتي التحكيم لحل الخلافات بالطرائق السلمية بين إيران، وتركيا، والعراق في جنيف، و أَنَّ التوقيع على المعاهدة العراقيّة – الإيرانية في ٤ تموز ١٩٣٧[٢٩] قضى على العقبات، وفسح المجال للتوقيع على الميثاق الذي فوجئت به أوروبا وهزّ ساساتها[٣٠].

رحبت بعض الصحف، ولاسِيَّمَا العراقيّة بتوقيع ميثاق سعد آباد، وعدّته وثيقة سلام مهمة في الشرق الأوسط، فقد عبرت جريدة الدفاع عن سرورها في عقد الميثاق عن طريق نقلها للبرقيات الإيرانية التي كانت ترسل إلى مديرية الدعاية والنشر في بغداد[٣١]، وفي ذلك المضمار نشرت الجريدة مقالًا بعنوان "**وثيقة دبلوماسية**" لضمان السّلام الشرقي جاء فيها: "**لقد وقّعَ وزراء خارجية الدول الأربعة اليوم في ٨ تموز ١٩٣٧ في بلاط سعد آباد وثيقة لضمان السلم العالمي...**" [٣٢].

عدّت جريدة الدفاع الميثاق بين الدول الأربع تطورًا ملحوظًا في العلاقات الدولية، وأضافت أَنَّ الميل نحو الاستقلال لابدّ أَنْ يخلق عن طريق عقد الميثاق، وعلى الصعيد الرسمي الإيراني أشار خطاب العرش للشاه بعد قيامه بمأدبة عشاء لممثلي دول الميثاق[٣٣]، مشيرًا إلى "**أَنَّ حل الخلاف العراقيّ – الإيراني، وزيارة معالي رشدي آراس بغداد وطهران، ووصول ناجي الأصيل إلى إيران، وعقدهم معاهدة أنهت الخلافات نهائيًا**"[٣٤]، "**ومن الحوادث التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ مملكتنا، ولا أجد تعبيرًا وافيًا لأُعبر به عن مدى سروري لعقد وثيقة الغاية منها مقاومة إراقة الدماء**"[٣٥]، وبعد ترحيب من الدول الأربع على الميثاق أشار رئيس جمهورية تركيا كمال أتاتورك[٣٦] إلى أهمية تحسين علاقة تركيا مع دول الجوار، مثلما أشار خطاب العرش العراقيّ إلى أَنَّ الميثاق جاء لتثبيت دعائم السلم في الشرق، معلقة الجريدة على أَنَّ الميثاق لم يكُ موجهًا ضد أية دولة، بل وصفته باتحاد شرقي وتكاتف من أجل السّلام[٣٧]، وذلك ما أكدته بنود الميثاق التي

تضمنت تبني سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى[٣٨]، وباحترام الحدود المشتركة للدول الموجودة فيه، وأَنْ تستشير بعضهم بعضًا في الأمور المتعلقة بالصراعات الدولية، وتتعلق بمصالحهم المشتركة، فيما دعت المادة الأخرى إلى التعاون المشترك، وعدم الاشتراك في أي اعتداء على دول الميثاق[٣٩]، وبعد تفسير جريدة الميثاق جرت المصادقة عليه من برلمانات الدول الأربع، وأبلغت بذلك عصبة الأمم[٤٠].

وعلى النقيض من الموقف المؤيد للميثاق فقد أشارت جريدة الدفاع إلى موقف الأوساط الكُردية كانَ بالضد من ذلك الميثاق، حتّى عدّوه "**وقد ولد ميتًا**"[٤١]، متهمةً إياه بأَنَّهُ موجهًا ضد الحركة الكُردية لدرجة أَنَّ بعض الجهات الكُردية في تقييمها لَهُ بوصفه سيفًا مسلطًا على رقاب الشعب الكُردي، إلَّا أَنَّ ذلك الرأي فيه نوع من التكهنات، إذ إنَّ المسألة الكُردية لم تكُ تشكل خطرًا لا تستطيع الحكومات المركزية احتواءه أو السيطرة عليه، وهذا الذي نراه في تعامل إيران وتركيا وحتّى العراق مع العشائر الكُردية، وذلك ما أكده نجاح الحكومة العراقيّة في إخضاع العشائر الكُردية[٤٢] المؤيدة لحركة الشّيخ محمود البرزنجي[٤٣] آنذاك.

الخاتمة

عدّت جريدة الدفاع معاهدة ١٩٣٧ فاتحة عهد جديد في الشرق، وخطوة نحو التقدّم لما لها من فوائد مشتركة للبلدين، اللذين حسما الخلاف بعد وضع اللمسات الأخيرة للمعاهدة وتوقيعها بصورة نهائية في ٤ تموز ١٩٣٧، وعلى إثرها تبادل كُلّ من الملك غازي ورضا شاه رسائل التهاني بتلك المناسبة، وأعربا عن سرورهما لتوقعيها بعد أَنْ عدّوها بوابة جديدة لعلاقات ودية بين البلدين.

ويمكن أَنْ نشير إلى أَنَّ الآمال التي علقت على ميثاق سعد آباد جاءت من باب تصرف الدول الموقعة عليه بشؤونها الداخلية متعاونة مع بعضها، بعيدة عن أسباب الخلاف، ومن ذلك الباب عدّته الصحافة العراقيّة خطوة تاريخية، غير أَنَّ تلك الخطوة لم يكتب لها النجاح، إذ اصطدمت بمعارضة الشعب الكُردي كما نوهنا عليه سابقًا وبقيام الحرب العالمية الثَّانية، الأمر الذي جعل تلك الخطوة ضمن الخطوات التي كتبت عليها أَنْ

تكون مجرد حبرٍ على ورق، وهذا ما نوهت إليه جريدة الدفاع بشكل أو بآخر قبل أَنْ تأخذ مقالاتها الحديث عن الأحزاب العراقيّة.

Abstract

The position of the Iraqi defense newspaper from the signing of the 1937 Treaty between Iraq and Iran And the Saadabad Charter

Key words: Iraqi Defense Journal, 1937 Treaty, Saadabad Charter.

Research thesis from Master Thesis

Asst. Prof. Abdurrahman Idrees Salih (Ph.D.)

University of Diyala / College of Education for Human Sciences

Sammr Muthana Adnan

The Iraqi-Iranian 1937 has received similar reactions from the Iraqi National Press. We found that the Iraqi Defense Newspaper has lost several articles on unity and promised a new victory for Iraqi sovereignty. But the question of the border between the few hopes of the people has been resolved.

الهوامش

(١) مهند سمير حسن، سياسة بريطانيا تجاه كُرد إيران ١٩٢١-١٩٤٦، رسالة ماجستير، كليّة التربيّة للعلوم الإنسانية – جامعة ديالى، ٢٠١٤، ص٢٠.

(٢) حسن مجيد الدجيلي، إيران والعراق خلال خمسة قرون، دار الأضواء، بيروت، ١٩٩٩، ص٢٤٣.

(٣) رضا بهلوي: ولد رضا خان عام ١٨٧٨ في قرية الرشت بإقليم مازندران من أسرة عسكرية، فقد كانَ أبوه وجده ضابطين في الجيش الإيراني، وأمه قفقاسية الأصل تركت وطنها بعد احتلال الروس وضمهم للإقليم، وبعد عام من ولادته توفي والده، فتولى خاله رعايته، وعندما بلغ السادسة عشر من عمره دخل الخدمة العسكرية في لواء القوزاق، وقد أثبت مهارة وكفاءة أهلته للتدرج في الرتب العسكرية، وقد أصبح عقيدًا عام ١٩١٥، ثمَّ عميدًا عام ١٩٢١ في لواء القوزاق، وكان لطموحه وتطلعه أَثر كبير في جذب البريطانيين إليه، وفي ٢١ شباط ١٩٢١ قاد رضا خان الانقلاب العسكري الملقب بانقلاب (حوت) ضد الأسرة القاجارية، ثمَّ توج لعرش إيران في ٢٥ نيسان ١٩٢٧، وقام علاقات حسنة مع العديد من الدول، ولاسِيَّما العراق وتركيا، ولم يستمر به الحال، إذ إنَّ الاحتلال البريطاني – السوفيتي لإيران أدى إلى عزله في ١٦ أيلول ١٩٤١، وإبعاده إلى جزيرة جوهانسبرغ حتّى وفاته في ٢٦ تموز ١٩٤٤. للمزيد ينظر: فرح صابر، رضا بهلوي التطورات السياسية في إيران ١٩١٨-١٩٣٩، منشورات مركز كردستان للدراسات، السليمانية، ٢٠١٣، ص٨٩-٩٣.

(٤) جابر إبراهيم الراوي، إلغاء الاتفاقية العراقيّة – الإيرانية لعام ١٩٧٥ في ضوء القانون الدولي، وزارة الثقافة، بغداد، ١٩٨٣، ص٥٢.

(٥) في عهد رضا شاه (١٩٢٥-١٩٤١) تغير اسم البلاد عام ١٩٣٥ من بلاد فارس إلى بلاد إيران، وتعني موطن الآريين. نقلًا عن: منير عبود جديع، العلاقات التركية – الإيرانية (١٩٥٠-١٩٦٠)، رسالة ماجستير، كليّة التربيّة – ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص١٦.

(٦) منذر جودة مرزة، منذر جواد مرزة، العهد الملكي في العراق أحداث ومؤامرات ١٩٢١-١٩٥٨، بغداد، ٢٠٠٥، ص٢١٠.

(٧) ستيفن همسلي لونكرك، العراق الحديث ١٩٠٠-١٩٥٠، تر: سلمي طه التكريتي، ج٢، منشورات الفجر، بغداد، ١٩٨٨، ص٣٥٣-٣٥٦.

(٨) "الدفاع" (جريدة)، بغداد، العدد٢٧، ٣٠ تموز ١٩٣٧.

(٩) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٣١١/٩٠٦، م/ المعاهدة العراقيّة – الإيرانية، كتاب وزارة الخارجية ذي الرقم ١٢٦١، بتاريخ ٦ تموز ١٩٣٧ إلى سكرتارية مجلس الوزراء، و٤، ص٩.

(١٠) رؤى خالد علي مصطفى، موقف الصحافة العراقيّة من السياسة الإيرانية تجاه العراق (١٩٢١-١٩٣٩)، رسالة ماجستير، كليّة التربية، جامعة المستنصرية، ١٩٨٥، ص١٣٥.

(١١) "البلاد" (جريدة)، بغداد، العدد٩، ٢٠ تموز ١٩٣٧.

(١٢) "الاستقلال" (جريدة)، بغداد، العدد٣٧٧، ٣٠ حزيران ١٩٣٧.

(١٣) "الدفاع"، العدد٧، ٧ تموز ١٩٣٧.

(١٤) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٣١١/٩٠٦، و٤، ص١٨.

(١٥) "الدفاع"، العدد١٦، ١٨ تموز ١٩٣٧؛ للإطلاع على بنود المعاهدة ينظر: الوقائع العراقيّة (جريدة)، بغداد، العدد١٦٢١، ٢٢ آذار ١٩٣٨.

(١٦) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقيّة، ج٤، ط٢، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٥٣، ص٣٠٤.

(١٧) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/١٤، م/ ناجي الأصيل، كتاب وزارة الداخلية، ذي الرقم٦٢٨٩، بتاريخ ١٩٣٩/٩/١٣ إلى رئاسة الديوان الملكي، و٥٢٨، ص٧٢.

(١٨) "الدفاع"، العدد٢١، ٢٣ تموز ١٩٣٧.

(١٩) أروى خالد علي، المصدر السابق، ص١٤٤؛ زهير كاظم عبود، من أوراق الملك غازي، مؤسسة الشروق للنشر، بغداد، ٢٠١٠، ص٦٠-٦٣.

(٢٠) جاسم مُحَمَّد إبراهيم اليساري، سياسة إيران تجاه العراق ١٩٢١-١٩٤١، مجلة جامعة كربلاء العلميّة، مج١١، العدد٢، ٢٠١٣، ص٣٣.

(٢١) آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين، دار المعرفة، الكويت، ١٩٧٨، ص٩٢.

(٢٢) حسن مجيد، المصدر السابق، ص٣٦١.

(٢٣) جاسم مُحَمَّد إبراهيم، المصدر السابق، ص٣٣-٣٤.

(٢٤) أروى خالد علي، المصدر السابق، ص١٥٠.

(٢٥) المصدر نفسه، ص١٥٦.

(٢٦) سعد آباد: هو قصر بناه البويهيون في منطقة شميران في طهران، سكن فيه رضا بهلوي، ثمَّ ابنه من بعده. للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): ar.m.wikpedia.org.

(٢٧) ناجي الأصيل وزير خارجية العراق، وفيض مُحَمَّد خان وزير خارجية أفغانستان، وعناية الله سميعي وزير خارجية إيران، وتوفيق آراس وزير خارجية تركيا. للمزيد ينظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقيّ، ج٤، ص٣٠٥.

(٢٨) نوري السعيد: ولد في بغداد عام ١٨٨٨، ودخل احد كتاتيبها للقراءة والكتابة، وحفظ القُرآن الكريم، دخل الإعدادية العسكرية وتخرج فيها عام ١٩٠٢، توجه بعد ذلك إلى استانبول فتخرج عام ١٩٠٦ برتبة ملازم ثاني، التحق بالجيش العثماني في العراق وشارك في حرب البلقان، كذلك شارك في الثورة العربيّة الكبرى عام ١٩١٦، شغل نوري السعيد رئاسة أركان الجيش عام ١٩٢١، ثمَّ تسنم منصب وزارة الدفاع ست مرات، ورئيس وزراء أربعة عشر مرة، أولها في ٢٣ آذار ١٩٣١، وآخر وزارة لَهُ في ٤ آذار ١٩٥٨، أطيح به في أثناء ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. للمزيد ينظر: سعاد رؤوف شير مُحَمَّد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقيّة ١٩٣٢-١٩٤٥، ط١، مكتبة اليقظة، بغداد، ١٩٨٨؛ عصمت السعيد، نوري السعيد رجل الدول والإنسان، نيولوك للترجمة والنشر، لندن، ١٩٩٢.

(٢٩) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٩٨٣/ ٣١١، م/ كتاب المفوضية الملكية العراقيّة في طهران، ذي الرقم ٣٣٣٣، بتاريخ ١٨ حزيران ١٩٣٥، و١٠، ص١٤٤.

(٣٠) علي عبدالواحد حسين الصائغ، موقف دول ميثاق سعد آباد من الأحداث الإقليمية ١٩٣٧-١٩٤٥، مطبعة تموزة، دمشق، ٢٠١٣، ص١٠٤-١٠٥.

(٣١) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية – الديوان، رقم الملفة ٣١١/٤٧٠، م/ قرارات مجلس الوزراء، كتاب وزارة الداخلية، ذي الرقم١٣٥٦، في ٢ آب ١٩٣٧، إلى رئاسة الديوان الملكي، و٣١، ص٦١.

(٣٢) "الدفاع"، العدد١٢، ١٣ تموز ١٩٣٧.

(٣٣) "الدفاع"، العدد١٠، ١٢ تموز ١٩٣٧.

(٣٤) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٣١١/٧٣٠، ع/ كتاب المفوضية العراقيّة في طهران، ذي الرقم ٢٣٣، بتاريخ ١٠ آذار ١٩٣٧، إلى وزارة الخارجية العراقيّة، و١٩، ص١٧٠.

(٣٥) "الدفاع"، العدد١٢، ١٤ تموز ١٩٣٧؛ ناجي شوكت، المصدر السابق، ص٣٠٤.

(٣٦) مصطفى كمال أتاتورك: ولد مصطفى علي رضا في عام ١٨٨٠ في سيلانيك اليونانية التي كانت تابعة آنذاك للدولة العثمانية، وكان والده متطوعًا في صفوف العساكر التي أنشأت في سيلانيك عام ١٨٧٦، درس مصطفى كمال في مدرسة دينية، ثمَّ دخل المدرسة العسكرية العليا عام ١٨٩٣، وتخرج برتبة نقيب عام ١٩٠٥، ثمَّ خاض عِدَّة حروب مع الجيش العثماني في ألبانيا وطرابلس، وبعد دخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانب دول المحور برز فيها نجم مصطفى كمال، ليترقي إلى رتبة جنرال في عام ١٩١٦، وفي ٢٩ تشرين الأوّل ١٩٢٠ ألغى مصطفى الخلافة في تركيا، وأعلن جمهورية تركيا، وأصبح رئيسها، وجعل أنقرة عاصمتها، توفي مصطفى كمال عام ١٩٣٨. للمزيد ينظر: مصطفى كمال أتاتورك، الرجل الصنم حياة رجل ودولة، تر: عبدالله عبدالرحمن، الأهلية للتوزيع والنشر، عمان، ٢٠١٣.

(٣٧) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٣١١/٧٣٩، و١٩، ص١٧٩.

(٣٨) "الدفاع"، العدد١٦، ١٨ تموز ١٩٣٧.

(٣٩) منير عبود جديع، المصدر السابق، ص٢٣-٢٤.

(٤٠) "الدفاع"، العدد ٢٥، ٢٧ تموز ١٩٣٧.

(٤١) كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ط١، مطبعة البدليسي، بغداد، ١٩٨٧، ص١٢٧-١٢٨.

(٤٢) وليد حمدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية، مطبعة سجل العرب، بغداد، ١٩٩٢، ص٢٣٠.

(٤٣) محمود الحفيد: هو محمود بن سعيد بن مُحَمَّد البرزنجي، ولد في مدينة السليمانية عام ١٨٨١ في محلة كاني اسكان، انحدر من أسرة دينية اتخذت من التصوف خيارًا فكريًا لها، تربى الحفيد تربية دينية، وتعلّم القُرآن الكريم على يد الكتاتيب، خاض غمار المجابهة ضد البريطانيين في معركة الشعيبة عام ١٩١٥، حتّى أصبح من متنفيذي الكُرد عن طريق إيقافه المدّ الروسي عن كردستان، وفي عام ١٩١٨ شكّل حكومته، إلَّا أنَّها لم تستمر، فقد أسر وتعرّض على إثرها للمحاكمة بعد معركة مع البريطانيين عام ١٩١٩، وفي عام

١٩٢٢ شَـكَّلَ الحفيـد حكومتـه الثَّانيـة فـي كردسـتان العـراق، إلَّا أَنَّ القـوات البريطانيـة قصـفت مدينـة السـليمانية، فاضـطر الخـروج منهـا، إلَّا أَنَّـهُ عـاد إليهـا حتّـى نفـي إلـى جزيـرة إنـدمان إحـدى الجـزر الهنديـة حتّـى وفاتـه عـام ١٩٥٦. للمزيـد ينظـر: عبـدالرحمن إدريـس صـالح، الشـيخ محمـود الحفيـد (البرزنجـي) والنفـوذ البريطـاني فـي كردسـتان العـراق حتّـى عـام ١٩٢٥، رسالة ماجستير، كليّة التربيّة – الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤.

المصادر والمراجع:

أولًا: الوثائق غير المنشورة (دار الكتب والوثائق) في بغداد:

i. رقم الملفة ٣١١/٤٧٠، م/ قرارات مجلس الوزراء، ١٩٣٧.
ii. رقم الملفة ٣١١/٧٣٩.
iii. رقم الملفة ٣١١/٩٠٦، م/ المعاهدة العراقيّة – الإيرانية، ١٩٣٧.
iv. رقم الملفة ٣١١/٩٠٦.
v. رقم الملفة ٩٨٣/ ٣١١، م/ كتاب المفوضية الملكية العراقيّة في طهران، بتاريخ ١٩٣٥.
vi. رقم الملفة٣١١/١٤، م/ ناجي الأصيل، كتاب وزارة الداخلية، ١٩٣٩.
vii. رقم الملفة ٣١١/٧٣٠، ع/ كتاب المفوضية العراقيّة في طهران بتاريخ ١٠ آذار ١٩٣٧.

ثانيا: الرسائل والأطاريح الجامعية:

i. رؤى خالد علي مصطفى، موقف الصحافة العراقيّة من السياسة الإيرانية تجاه العراق (١٩٢١-١٩٣٩)، رسالة ماجستير، كليّة التربية، جامعة المستنصرية، ١٩٨٥.
ii. عبدالرحمن إدريس صالح، الشيخ محمود الحفيد (البرزنجي) والنفوذ البريطاني في كردستان العراق حتّى عام ١٩٢٥، رسالة ماجستير، كليّة التربيّة – الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤.
iii. منير عبود جديع، العلاقات التركية – الإيرانية (١٩٥٠-١٩٦٠)، رسالة ماجستير، كليّة التربيّة – ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠١.

iv. مهند سمير حسن، سياسة بريطانيا تجاه كُرد إيران ١٩٢١-١٩٤٦، رسالة ماجستير، كليّة التربيّة للعلوم الإنسانية – جامعة ديالى، ٢٠١٤.

ثالثًا: الكتب العربية والمعربة:

i. آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين، دار المعرفة، الكويت، ١٩٧٨.

ii. جابر إبراهيم الراوي، إلغاء الاتفاقية العراقيّة – الإيرانية لعام ١٩٧٥ في ضوء القانون الدولي، وزارة الثقافة، بغداد، ١٩٨٣.

iii. حسن مجيد الدجيلي، إيران والعراق خلال خمسة قرون، دار الأضواء، بيروت، ١٩٩٩، ص٢٤٣.

iv. زهير كاظم عبود، من أوراق الملك غازي، مؤسسة الشروق للنشر، بغداد، ٢٠١٠.

v. ستيفن همسلي لونكرك، العراق الحديث ١٩٠٠-١٩٥٠، تر: سلمي طه التكريتي، ج٢، منشورات الفجر، بغداد، ١٩٨٨.

vi. سعاد رؤوف شير مُحَمَّد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقيّة ١٩٣٢-١٩٤٥، ط١، مكتبة اليقظة، بغداد، ١٩٨٨؛ عصمت السعيد، نوري السعيد رجل الدول والإنسان، نيولوك للترجمة والنشر، لندن، ١٩٩٢.

vii. عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقيّة، ج٤، ط٢، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٥٣.

viii. علي عبدالواحد حسين الصائغ، موقف دول ميثاق سعد آباد من الأحداث الإقليمية ١٩٣٧-١٩٤٥، مطبعة تموزة، دمشق، ٢٠١٣.

ix. فرح صابر، رضا بهلوي التطورات السياسية في إيران ١٩١٨-١٩٣٩، منشورات مركز كردستان للدراسات، السليمانية، ٢٠١٣.

x. كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ط١، مطبعة البدليسي، بغداد، ١٩٨٧.

xi. مصطفى كمال أتاتورك، الرجل الصنم حياة رجل ودولة، تر: عبدالله عبدالرحمن، الأهلية للتوزيع والنشر، عمان، ٢٠١٣.

xii. منذر جودة مرزة، منذر جواد مرزة، العهد الملكي في العراق أحداث ومؤامرات ١٩٢١-١٩٥٨، بغداد، ٢٠٠٥.

xiii. وليد حمدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية، مطبعة سجل العرب، بغداد، ١٩٩٢.

رابعًا: البحوث:

i. جاسم مُحَمَّد إبراهيم اليساري، سياسة إيران تجاه العراق ١٩٢١-١٩٤١، مجلة جامعة كربلاء العلميّة، مج١١، العدد٢، ٢٠١٣.

خامسًا: الجرائد والمجلات:

الجرائد:

i. "الاستقلال".

ii. "البلاد".

iii. "الدفاع".

iv. "الوقائع العراقيّة".

المجلات:

i. "آفاق عربية".

سادسًا:

i. شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): ar.m.wikpedia.org.